رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٢ / ١٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

مهام النخبة السياسية وتأثيرها في الواقع السياسي العراقي بعد العام (٢٠٠٣)

The tasks of the political elite and their influence on the Iraqi political reality (after the year 2003)

م.د. جعفر الصادق مهدي عطية

Jaafar Alsadiq Mahdi atiya

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

تكتسب الصفوة السياسية الدور الأكثر تأثيراً من بين النخب الأخرى في العمل السياسي استناداً الى النماذج الديمقراطية للنظم السياسية المعاصرة، إذ تمتلك مكانة متقدمة في المجتمع بحكم الدور وحجم المسؤوليات التي تضطلع بها، فهي توصف نخبة صفوة الزعامة من حيث الممارسة والتنشئة السياسية وغرس الانتماء الوطني المحقق للهوية الشاملة للمكونات الاجتماعية، كما تمثل احدى دعائم الاستقرار وضمان فعاليته.

لقد افضى التنظيم السياسي في العراق جملة من المظاهر المستحدثة من جانب الهياكل الرسمية وايضاً الأطر الثقافية المعززة بالقيم الديمقراطية على خلاف ما سبق سنوات التغيير مما انعكس ذلك على عمق الفجوة ما بين ثقافة المجتمع واعرافه المكرسة في سلوكياته وما بين ما يمليه الواقع الجديد الذي يفرض وجود هيئات وتنظيمات سياسية فاعلة ومستوعبة لمظاهر الانتقال الديمقراطي قادرة على افراز نخبة سياسية واعية تدرك أهمية الوظيفة التي وجدت من اجلها بوصفها الوسيلة الناجعة لردم الهوة ما بين واقع المجتمع والتطلعات نحو نظام سياسي صالح قادر على النهوض برفاهية المجتمع وتوسيع قدراته، الا ان في قبالة ذلك جاء دور الصفوة السياسية العراقية متباطئ الإنجاز وغير معبرة عن تطلعات الجماهير مما كرس ذلك في انحرافات عديدة عن مسار المعالجات السياسية والاسانيد الحاكمة، مما دفعنا للبحث في هذه المشكلة وتحديد مواقع الفشل أو قيود الأداء الكفوء سواءٍ فيما يتعلق بالأطر الفكرية والثقافية التي توجه النخب السياسية أو من جانب الممارسات العملية التي افضت الى تراكم الازمات وتعقد خطوات الحل، ومن ثم طرحت مجموعة من المعالجات ندرك بأهميتها في اصلاح الواقع واستئناف الدور في رفع فاعلية الاداء وضمان استقراره المعزز بالإداء الرشيد المحقق للأهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية: "النخبة"، "العراق"، "التجمعات العشائرية"، "البنى الدينية"

Abstract

The political elite gains the most influential role among other elites in political work based on the democratic models of contemporary political systems, as it has an advanced position in society by virtue of the role and size of the responsibilities it undertakes. It is described as the elite of elites in the field of political practice and upbringing and instilling national belonging that achieves the comprehensive identity of social components. It also represents one of the pillars of stability and guarantees its effectiveness. The political change in Iraq after the year (2003) led to a number of new manifestations on the part of the institutional structures as well as the cultural frameworks reinforced with democratic values, unlike what preceded the years of change, which was reflected in the depth of the gap between the culture of society and its customs enshrined in its behaviors and what is dictated by the new reality that imposes the existence of effective political bodies and organizations that absorb the manifestations of democratic transition and are able to produce a conscious

political elite that realizes the importance of the function for which it was created as an effective means to bridge the gap between the reality of society and the aspirations towards a sound political system capable of promoting the welfare of society and expanding its capabilities. However, in contrast to that, the role of the Iraqi political elite came with slow achievement and not expressing the aspirations of the masses, which was enshrined in many deviations from the path of political treatments and constitutional and institutional foundations, which prompted us to research this problem and identify the sites of failure or constraints on efficient performance, whether in relation to the intellectual and cultural frameworks that guide the political elites or from the side of practical practices that led to the accumulation of crises and the complexity of the solution steps, and then it was proposed A set of treatments that we realize are important in reforming the reality and resuming the role of the political elite in raising the effectiveness of the political system and ensuring its stability, reinforced by rational performance that achieves the desired goals.

Keywords: "elite", "Iraq", "tribal groups", "religious structures"

المقدمة

تمثل ظاهرة النخبة في المجتمع احدى صور التنظيم الإنساني الذي يشترط وجود طبقة متميزة عن الجماعة تتولى تدبير شؤونها وتمثل ارادتها ويتجسد فيها هوية الجماعة ومتبنياتها التي تكرس في اشخاص محددين أو طبقة مستثنى عن عامة الجماعة من جانب الحقوق والامتيازات والمكانة والنفوذ الواسع فهي تعبر عن المركز الذي يحتكر منح الانتماء واستقطاب الطاعة والولاء ويخضع ذلك لمجموعة من الاشتراطات التي تتنوع بحكم الاطار القيمي والأعراف المقرة داخل الجماعة، وفيما اعقب ظهور الدولة جاءت القيادات الحزبية كإحدى الاشتراطات اللازمة لبلوغ أهدافها والارتقاء بوظائفها والوسيلة المثلى لتطبيق الديمقراطية كأساس للحكم والتكييف مع مضامينها والتدريب على ممارساتها ضمن تطلعات المجتمع واستقرار كيانه.

تعد النخبة السياسية في العراق احدى فواعل التأثير الأبرز في مجرى الاحداث التي أعقبت العام (٢٠٠٣) فقد اعطى الانتقال الديمقراطي المسوغ لبزوغ أهمية الصفوة السياسية من خلال الانضمام الى الكيانات وتأسيس الأحزاب والانخراط في التنظيمات المجتمعية، فضلاً عن الاندفاع المجتمعي نحو الفعاليات السياسية التي يفرزها التنظيم وما يتعلق بالممارسة الانتخابية وتبوء المراكز المتقدمة في الدولة مما سمح بظهور زعامات اجتماعية نافذة في الواقع السياسي استثمرت تكويناتها الفئوية وانغمست في الميدان السياسي مما عقد كثيراً سبل الإنجاز للنخب السياسية الوطنية وقيد من شيوع افكارها وتقبل كنخبة ممثلة عن المجتمع، ومن ثم انعكس ذلك على مجمل الواقع السياسي الذي صدرت ممارساته لصالح الثقافات الفرعية وقيم الانقسام المجتمعي واطره الضيقة المهددة للوحدة السياسية ككيان وطني شامل واضعف من معززات استقراره، لهذا خصص البحث لتشخيص مكامن الإخفاق

للصفوة العراقية ووضع السبل اللازمة لتجاوز ذلك الإخفاق واستئناف الإنجاز المسند الى اهتمامات المجتمع الاساسية ومنظومة الحريات والواجبات المقرة في التشريعات والاسس الدستورية.

أهمية البحث: تظهر أهمية البحث من كونه يناقش أحد أهم القضايا التي تهم الواقع السياسي العراقي الا هو النخبة السياسية ودورها في تعظيم المخرجات السياسية وفاعلية اسهاماتها في رفع مدارك المجتمع وغرس القيم الديمقراطية المدنية، ومن ثم تكون المقدمة لبلوغ الوعي السياسي المتنامي والمحقق لدولة العدالة والمواطنة المتساوية، لذا كرست البحث للتعرف على مصادر تكوين النخبة السياسية في العراق وتحديد الأطر الناظمة لسلوكها وايضاً تشخيص اخفاقات الأداء وأسباب التعثر التي منعت من افراز نخبة سياسية قادرة على النهوض بواقعه لاسيما ما بعد العام(٢٠٠٣)، ومن ثم قدم البحث حلول علمية ناجعة ومحفزة على افراز واقع سياسي معبر عن متطلبات المجتمع العراقي وتطلعاته ضمن رؤية وطنية شاملة.

مشكلة البحث: تتمحور المشكلة من كون الانتقال الديمقراطي يتطلب هياكل مؤسسية وسياسية حرة ومستقلة، وايضاً وجود نخبة سياسية ممثلة للإرادة العامة وذات مقومات علمية وثقافية تؤهلها تبوء المسؤولية وتستقطب ولائها من خلال الاليات التي توفرها فعاليات النهج الديمقراطي التي تسعى الى ترسيخها في فكر وسلوك الافراد، ومن ثم تكون مقدمة لثقافة سياسية مساهمة في الأداء السياسي الكفوء، فكيف يحقق ذلك في مجتمعات تسود فيها الانتماءات الفرعية وموروثات الأنماط التقليدية؟ كما هو الحال في العراق وعليه تتفرع مشكلة البحث الى الاسئلة الاتية:

١- ماهي مهام النخبة السياسية في النظم الديمقراطية؟
٢- ما هو دور النخبة السياسية العراقية بعد العام (٢٠٠٣)؟
٣- ما هي الأسباب المحددة لفاعلية النخب السياسية في العراق؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن تعزيز الثقافة الديمقراطية القائمة على الانتماء الوطني والمكرسة في الأداء السياسي هي السبيل الأكثر فاعلية على افراز نخبة سياسية معبرة عن مجتمعها ومدركة لوظيفتها في تمثيل الإرادة العامة، ومن ثم تكون وسيلة النظام السياسي لترسيخ النهج الديمقراطي، وعليه كلما كانت النخبة واعية لدورها ومحققة لوظيفتها التنموية، كلما انعكس ذلك على ارتقاء وعي المجتمع الذي يظهر من خلال معاييره والياته في تقويم النخبة السياسية وتقنين اشخاصها.

- **منهجية البحث:** بغية اثبات فرضية البحث اقتضى التطرق الى مهام النخبة السياسية وتأثيرها في الواقع السياسي في العراق اعتماد منهج التحليل النظمي، وكذلك استخدام المقترب الوصفي للتعرف الى طبيعة النخبة السياسية في العراق ومصادر تكوينها حجم تأثيرها على مخرجات الأداء السياسي ما بعد العام(٢٠٠٣).

المبحث الأول: الأفكار المؤسسة للنخبة السياسية ونطاق وظائفها في المجتمع

أولاً: مفهوم النخبة: يستخدم مصطلح النخبة بشكل عام للإشارة الى فئات هي في الواقع ذات وضع رفيع في المجتمع وتمارس السلطة أو النفوذ وتدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة، وقد تضم أعضاء الحكومة

والإدارة العليا والقادة العسكريين أو العائلات الارستقراطية أو رواد الفكر والثقافة وقادة المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، وكذلك قادة الأحزاب السياسية وممثلي مصالح طبقات المجتمع ومكوناته المختلفة[١]، إذ تتجلى فردية رجل النخبة المتميزة عبر الطريقة التي يتكون بموجبها، إذ لا يتم خلقه وانما يخلق نفسه بنفسه فهو لا يمكن أن يكون مؤسساً بموجب تفويض، لأن الشخص الأعلى من الناحية التدريجية ليس بالضرورة مؤهلاً لاختيار الأفضل من بين اتباعه، كما لا يمكن أن يكون مؤسساً بموجب انتخاب، طالما أن قانون الأكثرية هو بالدرجة الأساسية قانون ذو طبيعة كمية، وأن الجمهور ليس مؤهلاً لتلمس وتقبل النوعيات الإنسانية، وان رجل النخبة يبدأ بالانعزال بخصائصه من أجل أن ينفصل عن الجمهور، وهذا الانعزال بالخصائص النوعية هو الشرط الضروري لكل عمق في الفكر والشخصية[٢]، لذلك اخذ منهج النخبة او الصفوة يشكل احد اهتمامات الباحثين في ميدان الدراسات السياسية المقارنة، إذ إنه يركز على سلوك عدد صغير نسبياً من صناع القرار وليس على المؤسسات السياسية، فقد يبرز نفوذ وتأثير مجموعة محددة قد تتفق لها السيطرة بفعل عدة أنماط تجسدها الانتماءات العائلية أو القدرة والقابلية في التحكم بالموارد أو إمكانية تجسيد القيم الدينية أو الاجتماعية السائدة أو ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي أو حيازة مهارات معينة وقدرات تنظيمية كبيرة، فضلاً عن تماسكها في مواجهة النخب الأخرى داخل المجتمع[٣]،وان المجتمع المتحضر هو المجتمع الذي يتسم بالاعتدال وضرورة وجود قيم تسيره وهذا لا يمكن إلا من خلال وجود نخبة متميزة ومتعددة، فانفتاح النخبة وقدرتها على استيعاب العناصر الجديدة يمنحها القدرة على الاستمرار ويسهم في استقرار النظام السياسي فيكون دوران النخبة داخلي أو أفقي بحلول أفراد محل آخرين أو خارجي أو عمودي يتعلق باستبدال نخبة بكاملها بأخرى، فوجود نخبة محتكرة يعني نهاية الحرية أي سيطرة نخبة واحدة وذوبان النخب الأخرى في تلك النخبة الواحدة، ووجود نخب متعددة مشتتة يعني نهاية الدولة[٤].

إن أول تعريف معاصر للنخبة قدمه(باريتو) الذي عرف النخبة في كتابه (علم الاجتماع العام) الصادر عام (١٩١٩) بأنها مجموع الناس الذين يظهرون صفات استثنائية، ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات أو بعض النشاطات[٥]، وان (باريتو) ينطلق في مفهومه للنخبة من البناء الفكري لطبيعة الإنسان وبيئة المجتمع، ففكرته عن البشر أنهم غير متساوين في القوة الجسمانية أو في الذكاء أو الإرادة وغير ذلك من الخصائص[٦]، كما يستخدم مفهوم القيادة السياسية للدلالة على النخبة السياسية الحاكمة فالقيادة السياسية هم السياسيون مثل رئيس السلطة التنفيذية ورئيس الوزراء والوزراء وأعضاء البرلمان وذلك للتفرقة بينها وبين القيادة الإدارية والإداريين التي يحتلون قمة الهرم الوظيفي في جهاز الخدمة المدنية، فمفهوم النخبة والقادة يتعلقان بالتوجيه في العملية السياسية ألا انه يجب التمييز بينهما من الناحية التحليلية فالقيادة ظاهرة فردية والنخبة ظاهرة اجتماعية[٧]، وفي ضوء التعريفات الحديثة للنخبة تشير الى انها مجموعة من الافراد الذين يشغلون مواقع ومراكز متميزة داخل مجتمع ما، وتتميز بمجموعة من الخصائص الاجتماعية والسياسية والدينية الشيء الذي يجعلها شريحة محظوظة ومقبولة يمكنها من شغل مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين[٨]، وعليه يتجلى موروث المجتمع وقيمه واعرافه الحاكمة في هيئة ومضمون ما تحمله النخب التي يفرزها النظام الاجتماعي، فالنخب تمثل المقدمة للولوج داخل الجماعات والتعرف عليها وقد ينصرف رجل النخبة الى مرتبة الهوية التي تمثل الجماعة ومصدر للتميز والمكانة

الاجتماعية من بين الجماعات الأخرى وبموجب ذلك يستمد حكمه المطلق والانصياع التام كما هو الحال في التنظيمات القبلية وبعض الجماعات الدينية التي لاتتوارى عن المجتمع الإنساني المعاصر رغم ما يشهده من تقدم ومستوى جيد من الوعي والادراك.

ثانياً: أنواع النخب في التنظيمات الاجتماعية: يفرز كل مجتمع مجموعة من النخب التي يكون لكل منها دور قيادي ومحوري ضمن المكونات الاجتماعية، ومن ثم يصعب ايجاد تصنيف شامل لأنواع النخب في المجتمع ولكن بصفة عامة هناك نوع من الاتفاق على أن أبرز النخب الاجتماعية التي نوردها بما يلي:[٩]

١ – النخبة السياسية: تشمل أصحاب النفوذ السياسي والقيادات السياسية ضمن التشكيلات الاجتماعية التي تأتي منها، وتضم أعضاء الحكومة، ولا تقتصر على النخبة الحاكمة بل تشمل المشتغلين في المجال السياسي مثل قادة الأحزاب المعارضة والمتصدرين للمشهد السياسي سواءٍ كان ضمن النطاق المحلي أو المتنفذين في فعاليات التنظيم الدولي.

٢ – النخبة الاقتصادية: تشمل أصحاب رؤوس الأموال وملاك المشاريع الاقتصادية الكبيرة ومن لديهم ملكيات ضخمة وكل من لديه تأثير كبير في الجانب الاقتصادي للمجتمع، ولا يقتصر نشاط هذه النخبة على الجانب الاقتصادي بل كثيراً ما تكون لها أدوار سياسية كالتأثير في النخبة السياسية أو ممارسة العمل السياسي المباشر لحماية مصالحها.

٣– نخبة المثقفين: يمثل المثقفون تلك الجماعات القادرة على ابتكار ونقد ونقل الأفكار، وغالبا ما تضم هذه الفئة المؤلفين، الفنانين، العلماء، الفلاسفة، المفكرين، الادباء، فضلاً عن المتخصصين في النظريات الاجتماعية والمعلقين السياسيين، والواقع أن المثقفين كطبقة مختلطة من الطوائف الدينية والطبقات الحاكمة قد احدثوا دوراً مهما في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء ولا سيما حين جعلوا من انفسهم نقاداً للمجتمع لتزعمهم لواء معارضة الطبقة الحاكمة، كما ويبرز دور المثقفين في الحركات الثورية والعمالية[١٠].

٤– النخبة العسكرية: حظيت النخبة العسكرية تاريخياً باهتمام واسع نظراً للدور المهم للعسكر في تشكيل تاريخ المجتمعات وتوجيه الأحداث السياسية، لاسيما فيما يخص الأصول الطبقية لهذه النخبة وعملية التنشئة الاجتماعية وطبيعة القيم السائدة بين أعضاءها، وأسهمت هذه العوامل في إيجاد جماعة قيادية قوية ومتماسكة تؤثر في رسم السياسات والسلوك السياسي، وهناك اتجاهات في دراسة النخبة العسكرية، فمثلاً نجد من يستهدف تقديم صورة اجتماعية سياسية لتأثير الثقافة السياسية والقيم المرتبطة بها في بناء الخدمة العسكرية واتجاهات الجنود ومدى الوعي السائد بينهم ومستوى المهارات التنظيمية والإدارية[١١].

٥– النخبة التقليدية: هي النخبة التي تتمتع بنوع من السلطة الروحية المنبثقة عن عقائد دينية أو عادات اجتماعية كما هو الحال مع رجال الدين والزعماء القبليين الذين تبنى قوة تأثيرهم على احترام الناس لبعض الاعتبارات الشائعة بينهم، التي تفرض الاحترام والتزامات محددة بين الأفراد تجاه هذه النخبة[١٢]، فلا يشترط في النخبة أن

تكون الأفضل، إذ يخضع اختيار النخبة لأسباب وراثية مثل النظام الملكي، أو الوراثة العشائرية أو الدينية في بعض الأحزاب أو التجمعات الدينية، أو بالتعين المباشر ولا يستبعد عن هذا الاختيار بالانتخاب، فقد تؤثر في أصوات الناخبين اعتبارات كثيرة مثل القرابة العشائرية أو الانتماء الحزبي أو انتخاب أفضل ما موجود استناداً لما تمليه الأعراف السائدة(١٣).

٧- النخبة الإعلامية: وأفرادها الإعلاميون وهم الأكثر تأثيراً في مجريات العمل الإعلامي ممن يتولون مسؤوليات قيادية في المؤسسات الإعلامية المختلفة ومن الإعلاميين الأكثر بروزاً وجماهيرية، ولهذه النخبة تأثير في الجمهور وفي صناعة القرار وبخاصة في النظم الديمقراطية بفعل تأثير الاعلام على مسارات وتوجهات الرأي العام(١٤).

٨- النخبة الرياضية: تتشكل من الشخصيات المؤثرة في المجال الرياضي التي تتولى مواقع قيادية في هرم الرياضة في مجتمع ما، ومن الرياضيين الذين حققوا إنجازات مهمة لذلك المجتمع في مجالهم، ومن أفراد هذه النخبة رؤساء اللجان الأولمبية والاتحادات الرياضية وأعضاءها وما يفرزه الميدان الرياضي من مؤثرين في المجتمع(١٥).

٩-النخبة البيروقراطية: تشمل الخبراء والفنيين الذين يسهمون في صنع القرارات التي تؤدي إلى تخصيص الموارد بين وحدات المجتمع، أو يؤثرون في اتخاذ هذه القرارات سواء أكانت على مستوى السياسة التنفيذية أم السياسية الإدارية بسبب وجودهم في مواقع ومراكز قيادية في الوظائف الإدارية، وهذه النخبة تستمد سلطتها الشرعية من الانتخاب أو التعيين(١٦)، وتؤدي هذه النخبة دوراً مهماً في مجالات الصناعة والأعمال والإدارة، إذ يمثلون نخبة متخصصة تحتل مكانة رئيسة في المجتمع المعاصر، فهناك ارتباط وثيق بين المديرين وأولئك الذين يوصفون بالثراء الفاحش(١٧).

يتضح مما سبق أن تنوع النخبة واختلاف مستوى تأثيرها في كل مجتمع يخضع للاطار القيمي والمعرفي والتنظيمي الذي يفضي الى طبيعة التفاعل الاجتماعي وشكل العلاقات التي تحكم الافراد، ومن ثم التوسع في تصنيفات النخب يتناسب مع ما يحتويه المجتمع من فئات ومكونات اجتماعية وقطاعات متنوعة بحكم تنوع مجلات الحياة لدى المجتمعات الإنسانية، الا ان المشترك الجامع في ذلك هو وجود فئة متميزة تمارس التأثير على المجتمع وتتولى توجيه اهتماماته استناداً للأطر النافذة فيه ويتم توصيفها على انها الممثل الذي تجتمع فيه إرادة الافراد وتجليات أهدافهم.

ثالثاً: المسوغات المنطقية لفاعلية النخبة السياسية : إن النخب سواء كانت نخب حاكمة أو غير حاكمة هي جزء من التركيب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والنفسي لأي مجتمع وافراده، وقد اكد على هذه الحقيقة كل العلماء الذين تناولوا موضوع النخب (باريتو) اكد على اهمية العوامل النفسية والرواسب الموجودة لدى قسم من افراد المجتمع واهميتها في تشكيل النخبة، إذ اكد ان الأفراد الذين يملكون رواسب المحافظة على الجماعة أو رواسب الذكاء والدهاء هم اكثر الافراد قدرة على تشغيل المواقع القيادية في المجتمع وتتولى ادارته، في حين أكد

كل من (موسكا وروبرت ميشلز) على حقيقة انقسام المجتمع إلى طبقة حاكمة وطبقة محكومة، وان الاقلية هي التي تحكم الاكثرية بفعل امتلاك القدرة التنظيمية، وأن هذه الحقيقة موجودة في كل المجتمعات، غير انهم اكدوا على ان الحراك النخبوي يكون أكثر في المجتمعات الديمقراطية، في حين اكد (بيرنهام) على اهمية العوامل الاقتصادية التي تنبع من امتلاك رأس المال من قبل الطبقة البرجوازية كما كان يرى ذلك (كارل ماركس) بل من خلال الطبقة الادارية والفنية التي تمتلك القدرة الادارية والفنية والخبرة العلمية والعملية في ادارة المشاريع الصناعية والتجارية والشركات الكبرى في المجتمع الرأسمالي الحديث، في حين أكد (سي رايت ملز) أن النخب في المجتمع الامريكي هي نتاج النظام السائد والمؤسسات في هذا المجتمع حيث أكد ان النخب الرئيسة تتمثل ب:الاقتصادية، السياسية والعسكرية وهي التي تملك القوة والقدرات في التحكم بالقرارات التي تخص المجتمع وإدارته وتستطيع فرض منظومتها القيمية على بقية الافراد والجماعات في المجتمع الامريكي[١٨]، إذ يترك الجمهور نفسه للنخبة لتقوده، لأن هذه الأخيرة تمسك بوسائل القوة أو الاقناع أو كليهما معاً، أي أنها تستطيع دائماً بشكل أو آخر اكراه العدد الكبير أو خداعة، إذ تكون الحكومة شرعية بقدر ما تنجح في اقناع المحكومين بأنها متطابقة مع مصالحهم وواجبهم وشرفهم في إطاعة العدد الصغير[١٩]، لذا يقترن وجود النخبة السياسية بوجد الدولة بالمفهوم الحديث كونها الوسيلة الرابطة بين تطلعات المجتمع ومتطلباته وبين الهياكل المؤسسية والمسارات التنظيمية التي تتطلب نخب مستوعبة للأساليب واليات العمل الرسمي، فضلاً عن تقدير معطيات البيئة التي تفرض تحديد الأولويات وسبل المعالجة في اطار ادراك الواقع، ومن ثم يكون ذلك مادة للتفاعل ما بين النخب والمجتمع الذي تنبثق منه.

ان النخبة السياسية تتمتع بميل عضوي قوي في أن تكون هي النخبة الأعلى أو نخبة النخب التي تهفو إليها كل أنواع النخب الأخرى، وتعد نفسها قائدة المجتمع ورائدة النخب فيه لأن مسار السياسة لا ينفك عن مسار السلطة، وأن محور تنافس قوى النخب في الجماعة الاجتماعية هو حيازة السلطة، وأن درجة الصراع بشأن حيازة السلطة يشير إلى مستوى سلطوية المجتمع، وكمية السلطة المتوزعة في ثنايا التنظيم الاجتماعي، ، وكذلك تمتع النخبة السياسية بصلاحيات تتمكن بواسطتها من اختيار السياسة المناسبة التي تحقق طموحاتها وأهدافها بشكل قوي وفعال[٢٠]، ومن ثم تبدأ عمليات التسارع باتجاه السلطة وتؤول بالنتيجة لمصلحة القوة الأكثر نفوذاً وتترك نماذج الديمقراطية التمثيلية المجال مفتوحا لصعود القيادات والبيروقراطيات التي بدورها تفتح السبيل لحكم النخبة، فتعمل النخبة على تأمين استمرارية سلطتها وتحقيق مبدأ الإذعان لسياساتها[٢١]، ومن هنا لابد ان نؤكد بأن النخبة السياسية تعمل في اطار المجتمع الذي وجدت من اجله فهي ضرورة لازمة لتحقيق متطلباته ومعبرة عن اماله، وان ارتقائها الاجتماعي نابع من حجم المسؤولية والوظيفة التي تضطلع بها التي تتناسب طردياً مع مستوى ادراك المجتمع وتعاظم وعيه، ومن ثم يوفر المزيد من الدور الفعال للمشاركة المجتمعية ومستوى مطمئن للاستقرار السياسي الذي تنسجم بموجبه مختلف المكونات الرئيسة للنظام السياسي.

رابعاً: النخبة السياسية كمنظومة للوظائف : يتحدد دور النخبة من خلال درجة اندماجها في المجتمع الذي تكون فيه، ويمثل الاندماج والتكامل المجتمعي الجزء الأكبر من الدور التنموي للنخبة بشكل عام والسياسية منها بشكل خاص، إذ تقوم النخبة السياسية بأداء وظيفة تحقيق التكامل والاندماج بين الآراء السياسية والاتجاهات

لمعظم القوى داخل المجتمع بمختلف أنماطها وتأثيراتها بهدف تحقيق استقرار المجتمع وثبات استمرارية أنماط العلاقات البينية بين مؤسساته المختلفة، ويتوقف مستوى نجاح النخبة السياسية في أداء هذا الجزء من الدور على مستوى اندماجها بذاتها مع مؤسسات وبنى المجتمع الأخرى[٢٢]، وهنا لابد ان نؤكد بأن ما يتناسب مع تعاظم وظائف الدولة ومسؤولياتها المستحدثة في التنظيم الإنساني الحديث لابد من توفر الوسيط البشري الذي يعي الموائمة بين ما هو قائم وكيفية الوصول للمبتغى الذي يراعي القيم الاسمى للتنظيمات الاجتماعية من جانب الوظيفة البنيوية للنظم السياسية في نطاقها الواسع، ورفاهية الافراد داخل بوتقة الانتماء الوطني في اطارها المحدد، وعليه فأن هذا الدور يكرس في وظيفة الوسيط الممثل في النخبة السياسية ومن هذه الوظيفة الأساسية تستدرج المسؤوليات الأخرى للاحتياجات العامة.

أن للنخبة السياسية أدواراً عدة في مجالات متنوعة، سياسية واجتماعية، واقتصادية، وإدارية، وثقافية وعسكرية وتشرف على إدارته وتدبير شئونه وفق مجموعة من التشريعات والقوانين الوطنية، ومهما تعددت صيغ وأساليب التحول الديمقراطي، فإن دور النخب يعد شرطاً من شروط نجاح البناء الديمقراطي، وأن النموذج الانتقالي في الإطار الديمقراطي بعد هو الآخر مدخلاً يتأثر بمبادرات النخب وقيادات المجتمع، وذلك بالتركيز في النمو السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وولادة طبقة مؤيدة للديمقراطية ومجتمع مدني ينتهج الاختيار الحر والتداول السلمي للسلطة[٢٣]، فضلاً عن ذلك يتركز دور النخبة في رفع مدارك الجماهير من خلال ما يلي:[٢٤]

١- صناعة الوعي: لكي يتمكن المجتمع من تحقيق أهدافه لابد من وعي وثقافة تمكنه من ذلك وهذه الثقافة تأتي من دور النخبة في تجسيد وصناعة الأفكار والرؤى التي تعود إلى تنقية الخيارات وتحقيق التقدم الإنساني المعزز بالرفاهية.

٢- دور النخبة في المساهمة في صناعة الإنجاز: أي الدور في صناعة الرأي الرشيد المحفز للإنجاز والمساهمة في توفير الإمكانيات الذاتية والموضوعية لتطوير وتغيير المجتمع ليمارس دوره الحضاري المطلوب.

إن الدور التنموي للنخبة يتجسد من خلال مساهمتها في التخطيط ورسم الأهداف العامة، بوصفها الجماعة الأكثر معرفة وخبرة في أدارة شؤون المجتمع، بما تمتلكه من إمكانات ذاتية لا تتوفر في غيرها من طبقات المجتمع الأخرى، إذ تنطوي النخب على اكفأ الطاقات البشرية المؤثرة في مجال عملها الحرفي، وهو ما يجعلها معنية بصورة رئيسة في رسم الأهداف العامة للمجتمع والتنموية منها على وجه الخصوص، وكذلك إدارة عملية تنفيذ هذه الأهداف وتقييمها[٢٥]، وهو ما يتضح جلياً في المراحل الكبرى لعملية التنمية الشاملة للدولة ، وبذلك يكون دور النخبة في التنمية السياسية ممثلاً بأدائها لوظائف التعبئة والتخطيط والتنفيذ والرقابة وتذليل العقبات والمشكلات التي قد تقف في طريقها، وذلك يعكس تدخل النخبة في جميع مراحل التنمية، مما يظهر دوراً بارزاً لها في هذه العملية الذي يكون محكوماً (أي الدور) بمجموعة من العوامل التي تتحكم بزيادة فاعليته أو ضعفها[٢٦].

ان بيئة الاستبداد لا تسمح بظهور نخب معاصرة بل تقليدية ولا تسمح بتكوين نخب سليمة ومبدعة وقادرة على التغيير والتجديد والإبداع ولها صوتها في المجال السياسي والاجتماعي التي تقوم بخدمة المواطن وتحقق أهدافها

التي رسمتها في برامجها السياسية والملتزمة بها وتطبقها على أرض الواقع حسب أهميتها، ومن ثم تسعى إلى تحقيق التعايش السلمي والتماسك بين أبناء المجتمع وهذا ما يتحقق بوجود نخبة نزيهة عادلة قائمة على أساس العلم والكفاءة والمهارة والنجاح في العمل[٢٧]، كما يتطلب من النخب في المجتمعات التعددية الانتقالية سياسة الاعتدال في التعامل مع النخب الأخرى ومكوناتها بما يشعرها بعدم التهميش أو الإقصاء أو حتى الخوف وعدم الطمأنينة على وضعها السياسي والاقتصادي، وهذه لا تعتمد على الاقوال والتصريحات فقط وإنما تشمل التجسيد العملي، ومن ثم ينخرط القادة السياسيين في نمط ائتلافي لا خصومي استناداً إلى ادراك المخاطر الكامنة في الانقسامات القطاعية وتلافي اثارها[٢٨]، إذ تتسم المجتمعات التعددية بظاهرة الانقسامات وغالبا ما تزداد حدتها في المراحل الانتقالية والتغيير خاصة عندما تجرى عملية اعادة توزيع الثروة والسلطة، ويختلف تأثير هذه الظاهرة على مستوى الوحدة السياسية تبعاً لمتغيرات الانقسام الطائفي، العرقي، الديني، الطبقي....الخ، وتبعا لهذه المتغيرات فإن هذه الانقسامات على مستوى المجتمع ينقل تأثيرها نحو العملية السياسية لان النظام السياسي والاحزاب السياسية تتخذ أبنيتها وأشكالها وفقاً لمصدر ولاءات اعضاءها وانتماءاتهم المهنية والعقائدية والقبلية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود احزاب وجماعات سياسية ذات نزعات متصادمة وولاءات اجتماعية مختلفة[٢٩]، ولإزالة تأثيرات هذه الانقسامات أو تقليص حجمها وحدتها يؤكد (ليبهارت) على الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية ويرى بأن المهندسون التوافقيون هم الزعماء السياسيون، ويقول بهذا الصدد ان" الميول الصراعية الموجودة في التعددية الاجتماعية تقابلها ميول تعاونية على مستوى زعماء المجموعات المكونة لها، وان منشأ السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف المجتمعي لتحقيق الاستقرار السياسي"[٣٠]، مما ذكر انفاً يتضح لنا بأن النخبة السياسية هي وجود جوهري لازدهار الدولة وضمان استقرارها وما يترتب على ذلك من تنامي القدرات المتعددة التي تعكس معدلات النمو والتقدم في نطاقها الوطني المحدد، ويحفز القدرة التنافسية لتعزيز المكانة السياسية للدولة في التنظيم الدولي، ومن ثم فأن النخبة السياسية بمثابة مختبر التفاعلات التي يستوعبها النظام السياسي والية انتظام ممارساته من خلال تقنين الفعاليات المجتمعية وادراك مستوى الاستجابة الذي ينعكس في مجموعة المخرجات السياسية واهتمامات المؤسسات الرسمية، فضلاً عن مهمة النخبة السياسية في الارتقاء الإنساني للنشاط البشري سواءٍ على مستوى السلوك المتجذر في الوجدان والفكر المحفز للأبداع والتطور.

المبحث الثاني: الأفق المحددة لممارسات النخب السياسية في العراق بعد العام(٢٠٠٣)

أولاً: مصادر تكوين النخبة السياسية في العراق

إن الكثير من الانظمة السياسية العربية ومنها العراق (النظام السياسي البائد في عهد صدام حسين) استند في بعض فتراته الى مضامين حكم عشائرية أو عائلية ماسكة للسلطة وتحتكرها باستبداد بعيداً عن مصاديق الشرعية، إذ قامت بإخضاع المؤسسات الاجتماعية لنفوذها ووظفتها لخدمتها مما ادى الى تجدد التنظيمات التقليدية والقبلية والدينية كاستمرار للعلاقات الاجتماعية في الفضاء الاجتماعي الوطني، فضلاً عن اخفاق الدولة في تحقيق التحديث وهو علة وجودها وتطورها وهذا يفقدها الشرعية في الحكم[٣١]، وقد انعكس ذلك على طبيعة تشكيل النخب

الاجتماعية وتأثيرها في الواقع العراقي استناداً لطبيعة التحديات وممارسات السلطة الحاكمة، فضلاً عن طبيعة الثقافة المجتمعية واعرافها التي تحدد مسارات التفاعل في النظام الاجتماعي لذلك تتدرج النخب العراقية من مصادر عدة ابرزها:

١-**التجمعات العشائرية :** أن عملية احتواء رؤساء القبائل قد فتحت المجال أمام العشائر بشكل واضح لتدخل على خط الوظائف العامة وقد اسهم ذلك في حضور القبائل كأداة من أدوات التصعيد السياسي، والحديث عن العشيرة بهذا البعد عائد للدور الذي مارسته وما تزال تؤديه القبائل والعشائر والعائلات في توجيه الحياة اليومية في العراق وتداخلها مع قضايا الولاء، وأهمية علاقات القرابة والنسب في فرص الفرد السياسية والاقتصادية والمهنية[٣٢]، إذ دفع هذا المسار إلى سيادة ثقافة سياسية وعسكرية ينخرط بها رؤساء القبائل ما جعل عملية الاحتواء السياسي والاجتماعي للعشائر مرتبطة بشكلٍ أساس بتكوين النخب ابتداءٍ من مرحلة تأسيس الدولة مروراً في الانتقال الجمهوري وصولاً للتغيير الديمقراطي[٣٣]، وبذلك يعد التحالف مع رؤساء القبائل الركن الاساسي من استراتيجية عمل النظام السياسي في العراق بعد شرعية القوة، حيث تستند قواعده في العمل السياسي على القدرة على تعزيز الانقسامات وهشاشة الثقة لاسيما بعد غياب التوافق بين السلطة والأحزاب[٣٤]، وهنا لابد ان نقر بالدور الإيجابي الذي مارسته العشائر العراقية في مسار دعم سلطة الدولة في مراحل اوشكت على انهيارها(احتلال داعش الإرهابي للأراضي العراقية)، الا ان النقد الذي يطرح في عملية استلاب قدرات الدولة وإخضاع مؤسساتها لتدعيم التمايز القبلي والفئوي على حساب الانتماء الجامع المانح للإنصاف في فضاء الهوية الوطنية والاندماج في ضوء الممارسات المحفزة للاستقرار والتعايش السلمي، وان ما تطرحه القبيلة هو ترجمة لموروثاتها المانحة للتمايز الاجتماعي والمعبرة عن التنافس بين الجماعات الأخرى في سباق الفوز بالغنائم ودعم المكانة المعززة باستخدام القوة لإخضاع الاخرين، بينما في نطاق الدولة يكون احتكار القوة المشروعة لتحقيق العدالة كنتاج بارز لنشاط مؤسساتها وتعظيم منجزاتها التي تعود بالنفع للتنظيم الاجتماعي ككل.

٢- **البنى الدينية:** تكاد المؤسسة الدينية تكون الأكثر فاعلية في الشخصية العراقية عموماً منذ تأسيس الدولة الحديثة بعد الاحتلال البريطاني(١٩٢١) وذلك بالرغم من تنوع الديانات وتعدد الطوائف فيها وقد تجلت العلاقة العضوية بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية في الدور الكبير الذي اضطلع به المجتهدين وعلماء الدين المسلمون في الحياة السياسية في المجتمع العراقي المعاصر ابتداءٍ من مواجهة الاحتلال البريطاني للعراق أثناء الحرب العالمية الأولى[٣٥]، إذ مثلت مرجعية السيد (السيستاني) تمثل نوع من القيادة الدينية ذات التأثير الكارزمي التي كان لها التأثير المباشر وغير المباشر في البني السياسية والاجتماعية إلا أنها لم تملك سلطة اتخاذ القرار السياسي، وإنما كان لها مواقف أثرت سياسياً على صانع القرار السياسي فمواقفها تؤكد على الهوية والوحدة الوطنية ونبذ كل أشكال الانقسام المجتمعي، وأكد مراراً على تأسيس نظام سياسي وفقاً لمبدأ العدالة والمساواة واحترام الرأي الاخر والاقرار بالتعددية الاجتماعية والسياسية[٣٦]، وتأتي حركة (مقتدى الصدر) في المرتبة الثانية من حيث التأثيرفي الواقع العراقي ما بعد العام(٢٠٠٣) بوصفه رجل دين يتزعم مؤسسة غير الرسمية وحركة اجتماعية في آن واحد ولها تأثير بارزاً في الحياة السياسية العراقية وتمتلك جناح سياسي وعسكري خاص بها[٣٧]،

إذ يتفوق تأثير كلا الشخصيتين في الواقع السياسي العراقي سواءٍ بشكل منفرد او مجتمع وهذا مالم يحققه أي شخصية اجتماعية أو سياسية عراقية أخرى في الظرف الراهن.

ان مكانة المؤسسة الدينية في العراق نابع من حجم الثقل التاريخي الذي يسبق وجود الدولة التي تأسست بشرعية رجالاتها فقد مثلت الدولة أداة الدين لتحقيق غاياته فقد تلاشت الدولة في ممارسات نخبة رجال الدين منذ القدم، ورغم ما تحقق في بناء سياسي وايدلوجي سواءٍ ما افرزته الاتجاهات القومية او اللبرالية وغيرها الا ان ذلك لم يمنع من التعطش الاجتماعي للتنظيمات الدينية وهذا يبرهن على استحالة اغفال دور المؤسسة الدينية على دورها المزعوم في مسار تطور الدولة العراقية حاضراً ومستقبلاً، وهذا لاينسب التشوهات السياسية لنخبة رجال الدين او اشغالهم في الاحداث السياسية ومراحل بناء الدولة برغم ما هو تقصير وانحدار في مستوى الادراك للنخب السياسية العراقية التي اغفلت دورها الحقيقي في المجتمع واستلهمت بناؤها السياسي والمعرفي من قبل التنظيمات الاجتماعية لا العكس بوصفها رائدة الدور المنشود في مجال إدارة السلطة وصقل توجهات المجتمع.

٣- **الانتماءات الاثنية:** تعد الأقليات الاجتماعية احد مصادر تكوين النخب السياسية في العراق في مرحلة بداية التحديث فمن ناحية المكونات والتركيبة السكانية يتميز العراق بالتعددية القومية والقبلية والطائفية، وتمثلت هذه المكونات الدينية من المسيحيين والصابئة واليزيدية والكاكائية وبعض الأقليات الاخرى، وجميعهم جزء أصيل من نسيج المجتمع العراقي[٣٨]، ومن ثم تعد تلك التكوينات الاجتماعية هياكل جاهزة لإفراز نخبها على الواقع السياسي بفعل شيوع الانتماءات الفرعية في مرحلة الانتقال الديمقراطي وايضاً التباطؤ في خلق نخب سياسية وطنية ضامنة للانتماء الجامع وقادرة على إزاحة اثار الاحتقان الاجتماعي الذي خلفته السياسات العشوائية لأنظمة الحكم المقيدة للتمثيل السياسي مما اعطى مزيداً من التميز لبنى الهويات الفرعية وهذا بدوره عرقل المهام امام مشاريع العمل السياسي المسند الى الثوابت الوطنية واهداف الدولة الأساسية.

٤-**المؤسسة العسكرية:** أدى ضباط الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية دوراً أساسي في مد مؤسسات الدولة برموز النخب الحكومية التي مارست نفوذها في تحديد معايير النخب السياسية ومدى ملائمة الأشخاص لشغل المواقع الحكومية[٣٩]، فقد مارس الجيش ضغوطاً وأدواراً سياسية كما هو الحال في اسقاط النظام الملكي العراقي عام (١٩٥٨)[٤٠]، وما تبع ذلك من حروب وانقلابات عسكرية وفي كل الحالات اصبحت المؤسسة العسكرية هي رمز الاستقرار، وهو المفهوم الأول في العقيدة السياسية المحلية مما منح تلك المؤسسة دوراً حاسما في تشكيل النخب السياسية وتحديد أوصافها ولم تخلو الدولة العراقية لعقود من وجود وزراء وقيادات ادارية عليا من خلفيات عسكرية[٤١]، وعليه لابد من التأكيد على صعوبة احقاق الحياد في نشاط المؤسسة العسكرية أو منع استعارة قدراتها في غير موضع الأهداف الوطنية الجامعة لا سيما عندما يكون الانقسام الاجتماعي في مستويات تفوق قدرة استيعابها لصالح الهوية الشاملة في اطار الوحدة السياسية، ومن ثم ينعكس ذلك على مخرجات المؤسسة العسكرية بوصفها الضمانة الأساسية للاستقرار وتجسيد الانتماء الموحد من خلال استقبالها للشرائح الاجتماعية وتكريس اندماج افرادها ضمن تشكيلاتها المتنوعة، وفي غياب ذلك تكمن الخطورة في اقحام قدراتها ونخبها في الصراعات

الاجتماعية وتحويلها الى اقطاعات متنافسة على تمثيل الهويات الفرعية، ومن خلال ذلك تفرز نخب قائمة على الغاء الاخر من منطلق القوة التي تجسد جوهر وسائلها وهنا تصبح بوابة للصراع بدلاً من اخماده وهذا ما يبرر التشوهات التي اصابت حيادة المؤسسة العسكرية في العراق والقلق الشعبي من نخبها في ممارسة العمل السياسي.

٥- **الإداريين وأعضاء التشكيلات الرسمية للدولة:** عند استعراض تاريخ العراق منذ أيام الانتداب البريطاني(١٩٢٠) يلحظ بشكل واضح اثر نخبة البيروقراطين في الإحداث ودورهم اللائق والمتصاعد في مدارج الوزارات والمراكز الأساسية الحساسة في الأحزاب والصحافة ومؤسسات البلد المهمة، وهو ما يثير ويشعر بعظم هذه النخبة وأهميتها، فالذين تقلدوا رئاسة الوزارة لدورات عديدة كانوا في الأغلب جزء من النخبة الإدارية لاسيما النخبة القانونية، وعلى الغرار نفسه استمر صعود المنتمين لتلك النخبة في مراكز المسؤولية وانتشارها إلى مديات ابعد وغدت هذه النخبة الواقع الفكري بأسانيدها القانونية، وفتحت الطريق واسعاً لمزيد من المعرفة والخبرة التي بدأت تترسخ في خضم صراع سياسي مرير باتجاه التطور والتبلور التدريجي، إذ انقسم المنتمون إليها لا سيما في عهد الانتداب بين خندقين متعارضين – خندق السلطة وخندق المعارضة وأدى منهم دوراً قيادياً في التجربة السياسية ولكن في الغالب من دون دليل حي ويقظ يأخذ بيدهم إلى مسالك مأمونة تلبي حاجات الشعب المكافح وطموحه، ومن ثم بقاء النخبة وعدم قدرتها على احداث توازن بين امكانياتها وتحويلها لقوة فاعلة لتصحيح مسار السلطة وتقويم ادائها السياسي ادى الضعف فاعليتها في التأثير على العمل السياسي للحكومات وتطويرها مما ادى الى ضياع الفرص هنا وهناك[٤٢]، رغم ما تجدر اليه الإشارة الى أهمية هذه الشريحة من بين النخب الأخرى بحكم ضعف النخب السياسية والاجتماعية الأخرى المتصدرة للمشهد السياسي والمهمشة سابقاً عن معظم المواقع المتقدمة في المجال الإداري أو اغفالها عن نشاطات مؤسسات الدولة أو مستلزمات العمل المؤسسي، فضلاً عن طبيعة تحديات الانتقال الديمقراطي ومتطلباته التي أعطت المسوغ للاستعانة بهذه النخبة لتبوء المراكز المهمة في المؤسسات الرسمية، ومن ثم افضت الى ان تصبح احد مصادر تكوين النخبة الاجتماعية في العراق لاسيما بعد العام(٢٠٠٣).

ثانياً: سمات النخب السياسية وممارساتها إزاء الواقع السياسي

ان الملاحظ على النخب السياسية العراقية على الرغم من التحول الديمقراطي الذي يمر به البلد، بيد ان هذه النخب تعمل جاهدة على استمرارها ومحاولة عدم ايجاد نخب بديلة او منح فرصة لنخب أخرى بالظهور، اي انها معوق لدورة النخب المعروفة في النظم الديمقراطية ويمكن ان نستدل في ذلك على استمرار النخب السياسية في قيادة الاحزاب والكتل السياسية حتى ان البعض منها لاتجري انتخابات لقادتها وانما يتم عن طريق التوريث او التزكية وإعادة انتاج نخب عصبوية أو عائلية ذات ولاءات فئوية[٤٣]، ومن ثم فأن الحديث عن سمات النخب السياسية العراقية يأخذ ابعاد عدة سواءٍ فيما يتعلق بالمكتسبات الشخصية ونوازعها المنبثقة من طبيعة البيئة ومظاهرها الحاكمة على تشكيل السلوك وصيرورة الفكر لدى النخب أو ما تفرضه التحديات التي تستلزم قرارات

وممارسات قد تكون مصدراً لأزمات متتالية أو عدم بلوغ الإنجاز وهذا ما يبرر معطيات الواقع السياسي كنتيجة لأداء النخبة السياسية وفعالياتها التي اخترنا ان نوجزها كما يلي:

١-اصطناعية النخب واستعجالها للتغيير في الإتجاه الذي يخدمها

أن مشروع المحاصصة والتصارع هو مشروع نخبوي بحكم الممارسة العملية المتولدة من أغلب النخب السياسية الذين لا يقبلون الخروج من هذه التوافقية بسبب انعدام الثقة التي لم تضع أمام المجتمع خياراً، إلا الرجوع للانتماءات الاولية، بسبب انعدام العدالة في توزيع الموارد والثروات لاسيما في المرحلة التي سيطرت فيها السلطة الدكتاتورية على البلاد وحيف سنوات العقوبات الاقتصادية على العراقيين التي شكلت واحدة من المنطلقات الأساسية في تعبئة وشحذ هوية الجماعة لتدخل مرحلة الصراعات المجتمعية على أساس فئوي ضيق[٤٤]، لذلك كانت بدايات لظهور النظام الموازي(تعدد مراكز القرار السياسي واتخاذه خارج الأطر الرسمية) في العراق نابع من النخبة السياسية وذلك مع تولي رئيس الوزراء الأسبق (نوري المالكي) في عام (٢٠٠٦) نظرا لإدراك (المالكي) ضعف قوته آنذاك، إذ سعى إلى تعزيز موقعه وتأمين بقائه على رأس السلطة، كما قام ببناء الجيش العراقي بسرعة كبيرة حتى أنه لم تتم مأسسة الرقابة السياسية عليه، واستخدم منصب رئاسة الوزراء لتعزيز قبضته على الجيش والقوات الخاصة وأجهزة المخابرات مقارنةٍ بسعيه للسيطرة على المؤسسات السياسية وايضاً استطاع الالتفاف على سلسلة القيادة الرسمية من خلال ربط كبار القادة العسكريين والوحدات شبه العسكرية بنفسه، ومن ثم أعطى لنفسه السلطة اللازمة لتحقيق السلطوية التنافسية التي استمرت حتى بعد خروجه من مواقع المسؤولية الرسمية[٤٥]، مما مهد لسيطرة زعماء الكتل على المحاور الرئيسة في البلاد الامر الذي يسمح الوصول الى مكان رفيع في السلطة قد لا يترافق مع المقدرة الشخصية للنخب على تحقيق المطالب الجماهيرية العامة الأمر الذي يقلل الحماس[٤٦]، كما لابد التنويه الى ما يفرزه هذا الواقع على مدى رسوخ الهيئات السياسية واداء تكوينات المجتمع المدني التي تكون هياكل منصاعة نحو التوجهات التي تخدم السياسة لا الدولة، بمعنى غياب استراتيجة البناء السياسي السليم المسند للمعايير العلمية الموفرة للبيئة الناضجة للاداء السياسي الكفوء المقترن بالمشاركة المجتمعية والمنسجمة مع استجابة المؤسسات الرسمية التي تصوغ بدورها البرامج السياسية وخطوات الانجاز الحكومي الذي تتبناه النخب المتصدرة للمسؤولية، وعليه فأن كل معالجة لابد ان تقترن بوجود نخبة سياسية مستوعبة لاهميتها واثرها البالغ على اصلاح الواقع بفعل القدرات التي تكون المعيار في افراز النخب بما يتلائم مع طبيعة التحديات والدور التنموي المطلوب.

٢-الارتباط بمراجعها اللارسمية أكثر من المؤسسات التي يعملون فيها

تميزت مرحلة ما بعد عام (٢٠٠٣) في العراق بوجود مرجعيات متعددة (سياسية، اجتماعية، دينية) وبعض رجال الدين صاروا مرجعيات سياسية في الوقت نفسه وهذه الظاهرة قد ألقت بظلالها على مجمل العملية السياسية في البلاد، إذ أصبح السياسيين يرتبطون بجهتين الأولى المؤسسات التي يعملون فيها والثانية الاحزاب والتيارات التي ينتمون اليها، واحيانا تتغلب الثانية على الأولى، وقد لا تنسجم مع مصلحة الدولة[٤٧]، وايضاً اثارة الصراع كما هو

الملاحظ في اقليم كردستان من خلال دمج سياسة الحزب في الحكومة وهذا ما يبرز في السلوك السياسي لعناصر النخبة العسكرية المتواجدة في قوات الأمن والبيشمركة التي تأخذ أوامرها من الأحزاب السياسية وليس من المؤسسات الحكومية الرسمية نتيجة لوجود صراعات حزبية داخلية وتجربة مريرة من المعارك الداخلية منذ تسعينات القرن العشرين [٤٨]، وقد خلقت تلك الصراعات حالة من عدم الثقة ما بين هذه الاحزاب لاسيما ما بين الحزبين الرئيسيين(الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني)، إذ بقي للحزبين قوات مسلحة غير منظمة في صفوف وزارة شؤون "البيشمركة"، وهذا ما يثير مخاوف المواطن من تجدد الصراعات وفقدان السلم[٤٩]، وعليه فأن التداخل ما بين النشاط السياسي والحزبي داخل المؤسسات الحكومية في الاقليم يؤدي دوراً كبيراً أمام ضعف مهنية المؤسسات لاسيما الأمنية، بمعنى آخر إن العصبية الحزبية عائق أمام تأسيس علاقة مدنية سليمة في الاقليم لان التدخل في اداء المؤسسات الرسمية من جانب الحزبين الرئيسيين كمبدأ عام لا يتفق مع النظام الديمقراطي [٥٠]، وبالرغم من وجود تبادل سلمي للسلطة إلا ان التغيير غالبا ما يكون في المواقع فقط بمعنى ليس تغيراً جذرياً للسلطة على اعتبار أن وجودهم(الحزبين) ضرورة تاريخية – دينية موضوعية[٥١]، ومما ينبغي ان يذكر هنا بأن هذه الظاهرة تعصف بمعظم التشكيلات السياسية العراقية الأخرى وهذا ما ينسحب الى مفهوم دولة المرجعيات الاجتماعية والسياسية لا المؤسسات، إذ من دواعي اعتماد الديمقراطية هو تكريس العدالة في ممارسة الوظيفة العامة وضمان الانصاف في توزيع مخرجاتها وهذا يوفره نشاط المؤسسات كأحد اركان التنظيم الذي تقره الدساتير الوطنية وغايات التنظيمات الاجتماعية الحرة، ومن ثم فأن ما يمليه النشاط المؤسسي يسند الى معايير الكفاءة والفاعلية التي تنسجم مع ظروف الواقع والاهداف المرجوة ضمن وبرامج وخطط مقيدة بحدودها الزمانية والمكانية والاستيعابية، اما في ظل وجود المرجعيات اللامؤسسية الحاكمة على نشاط الوظيفة العامة فهذا بمثابة مصادرة لقدرات الدولة ومنح مواردها لصالح مراكز اجتماعية دون غيرها تكون مصدر للصراع وانعدام الإنجاز وهذا ما يتوافق الى حد بعيد مع التنظيمات السياسية ما قبل الدولة بالمفهوم الحديث الامر الذي يفسر ما يعانيه الواقع السياسي العراقي في الوقت الراهن.

٣- تباطئ الدور والوظيفة لدى النخب

أن نخب الجماعات السياسية وزعمائها يحاولون ممارسة العمل المعارض لكن بصورة غير مكتملة، بمعنى نصفه في الحكومة ونصفه الآخر في المعارضة، ويكثر من الانتقاد والتركيز على كشف العيوب، واغلب اعماله ناجمة من جانب سياسي وليس واقعي – فهو لا يريد ان يخسر مكانته السياسية ولا يريد أن يتحمل المسؤولية عندما لا تكون النتائج مرضية أو مفيدة[٥٢]، وإن قوة وسطوة ونفوذ بعض القوى السياسية التي تعمل خارج السلطة، يكون لها أحيانا ثقل أكبر من تلك التي تمارس العمل السياسي داخل المؤسسات – بمعنى انها تقوم بمهام رسمية من مواقع غير رسمية، وهذا ناتج عن سعة النفوذ الذي تمتلكه بفعل انتماءها المذهبي أو القومي الذي يعطيها ضمانة ضد مسارات العمل المؤسسي للدولة أو محاولة لتنظيم الادوار المتعارضة، فضلا عن ضعف القوى السياسية الرسمية وسهولة التأثير فيها[٥٣]، وعليه فأن تباطئ الدور والوظيفة ليس حالة طارئة بقدر ما هي نتاج لنخب قاصرة على فهم دورها وموقعها في التنظيم السياسي، إذ ولدت هذه النخب لاقتناع حصة المكون

الاجتماعي الذي انبثقت دون اي اعتبارات اخرى، ومن هنا تحول الاداء السياسي من وظيفة ودور تنموي قائم على الانجاز في اطار الدولة الى ميدان للتقاسم وتفتيت الوحدة في اطارها السياسي والاجتماعي المسندة لثقافة الانتماءات المتعددة مما انعكس ذلك على عملية اتخاذ القرارات الحاسمة وتنفيذها وتعثر مخرجات النشاط الرسمي للدولة وتعارض المسؤليات بين مؤسساتها وايضاً انعكس على حركة الدولة خارجياً ودرجة تماسك علاقاتها في المحيط الاقليمي والدولي مما افضى الى اللاحل لكثير من المشاكل المشتركة لاسيما مع دول الجوار التي تتجلى احد صورها في مشكلة حزب (العمال الكردستاني)[*] الامر الذي يعكس عجز الدولة عن حماية سيادتها أو فرض سلطانها على اقليمها الجغرافي، مما افضى واقعاً يعتري مخلتف مفاصل الدولة.

٤-القصور الثقافي وضعف الادراك السياسي

أن النخب السياسية العراقية لم تكن رؤيتها السياسية محكومة بفكرة الدولة، مما جعل من فكرة الدولة وبنائها يتشابك مع فكرة السلطة، ومن ثم اصبح همها الأول والأخير هو السلطة إذ حولت الدولة إلى كائن ضعيف اقرب ما يكون إلى بنية مزيفة منها إلى مؤسسة لها مقوماتها الذاتية، وهذا يظهر بشكل جلي في نوعية وكمية الصراعات الجانبية من أجل تشكيل السلطة[٥٤]، وهذا ما أثبتته معظم مخرجات العملية الانتخابية المتعاقبة ما بعد العام (٢٠٠٥) ، إذ عبرت بشكل واضح عن مدى الازمة المزمنة التي تعانيها النخب السياسية العراقية بمختلف أطيافها وانتماءاتها، إذ لم يستطع السياسيون معالجة الاستقطاب والفساد المستشري وعدم الاستقرار، ومع ذلك فإن الأمور أزدادت سوءاً بعد الانتخابات، فبين احباط المجتمع وحكومة ونخب عاجزة عن معالجة الأمور يجعل الوضع محفوفاً بالمخاطر[٥٥]، حتى باتت النخبة السياسية في العراق وبالخصوص في هذه المرحلة تتسم بالآتي:[٥٦]

١- انتماءاتها المختلفة لم توضح مسار معين لخطاباتها، بل اتسم الخطاب السياسي بالازدواج الأيديولوجي في محاولة منها للتوفيق بين التوجهات المختلفة التخبط والهشاشة الآيديولوجية.

٢-اقتصار الخطاب والبرنامج السياسي على العمليات الاسقاطية للآيديولوجيات أو التوجهات التي تتعارض معها، ومحاولة التغيير القسري للواقع طبقا لطروحاتها، وان وعودها لا تتعدى حدود الأمل في كثير من الأحيان.

٣-الافتقار إلى قوة القرار السياسي وضعف الانجاز السياسي، وافتقار تلك النخب إلى التجانس السياسي والايديولوجي، بل يوجد فيما بين النخب العراقية تنافس للحصول على المكاسب الفردية واضفاء الشرعية عليها.

٤- تعدد الازمات التي تعاني منها النخب العراقية من أزمة هوية وطنية وأزمة في شرعية الانجاز والتغيير وأزمة في ادارة البلاد وعدم قدرتها على إدارة المؤسسات على نحو سليم ، وكذلك أزمة في رسم تفاعلات سياسية جديدة بين القوى السياسية المختلفة، فضلاً عن ضعف الاستجابة لمطالب الشعب وتمثيلها سياسياً.

إن الطبيعة القبلية والأثنية للمجتمع ساهمت بشكل كبير في ترتيب أوضاع النخب السياسية، من خلال جعل المنهاج الحكومي قائم على توزيع الوظائف بينها، وبدأت تستخدم الاحزاب السياسية موارد الدولة كقنوات للسيطرة وحفظ توازنها داخل المجتمع وان أهدافها متبدلة بالبيئة والوضع العام للبلاد[٥٧]، ويندرج قصور النخبة

السياسيةعلى واقع الاقتصاد العراقي، إذ أدت دوراً في تأكل الحدود بين القطاعين العام والخاص، فهي حاولت الاستفادة من الجهاز الحكومي بصورتين: الأولى من خلال عمليات التوظيف لاتباعها في القطاع العام، والثانية الاستفادة من المقاولات والعقود مع القطاع الخاص وهذه الحركة مثلت إستراتيجية للنخب في البقاء والتكيف والتأقلم وهو ما يمكن أن نسميه التعايش بين السلطة السياسية والسلطة غير المشروعة[٥٨]، لذلك يعكس هذا الواقع هشاشة الهيئات السياسية المفرزة للنخب السياسية المؤثرة في المشهد العراقي، إذ تعمد مؤسسات العمل السياسي من احزاب وتكتلات سياسية الى ترصين نخبها وصياغة الاطار القيمي والثقافي لاعضائها ومن ثم تكون تلك المؤسسات مصدر لاشاعة الثقافة السياسية والارتقاء بممارساتها في مجالها الاجتماعي والسياسي وجهدها التثقيفي لاينفك عن مسؤوليتها السياسية بوصفها احد وسائل رفع مدارك المجتمع وترسيخ الانتماء الوطني بين افراده وفيما بعد يكون مقدمة لاستيعاب الواقع السياسي والتفاعل مع مظاهره التي تعود بالنفع على مجمل مكونات النظام السياسي، الا ان حالة العراق قد اسهم القصور الثقافي لدى النخب في جعل الثقافة المجتمعية ومضامينها الفقيرة للممارسات والفكر السياسي مصدراً اساسي في توجيه النخب مما اسهم في تعطيل وظيفة النخبة السياسية في خلق اجيال وافراد متكاملة التصور عن واقعها السياسي، ومن ثم انعكس ذلك على معظم الفعاليات السياسية التي تفتقر للوظيفة والمعالجة لاسيما فيما يلاحظ على واقع العمليات الانتخابية التي شهدها العراق في الاونة الاخيرة وما تبعها من احداث يبرهن على ذكر انفاً.

ثالثاً: المداخل اللازمة للكفاءة الادائية للنخب السياسية العراقية

ينطبق دور النخب في التنمية السياسية على مفهوم الاندماج في هيئة اجتماعية تعين لها النشاطات والوظائف التي ينبغي اداؤها ويتحدد دور النخبة السياسية من خلال درجة اندماجها في المجتمع الذي تكون فيه، ويمثل الاندماج والتكامل المجتمعي الجزء الأكبر من الدور التنموي، إذ تقوم النخبة بوظيفة تحقيق التكامل والاندماج بين الآراء السياسية والاتجاهات لمعظم القوى داخل المجتمع، بمختلف أنماطها وتأثيرها، بهدف تحقيق استقرار المجتمع وثبات استمرارية انماط العلاقات البينية بين مؤسساته المختلفة، ويتوقف نجاح النخبة في اداء هذا الجزء من الدور على مستوى اندماجها بذاتها مع مؤسسات وبنى المجتمع الأخرى[٥٩]، وان بناء الثقافة بين النخب السياسية هو الذي يرسم المسار السياسي للديمقراطية ويؤمن الرؤية الواضحة التي يتفق عليها الجميع لإدارة الحكم وممارسة السلطة وتداولها ومن شأن ذلك أن يقلل من الخلافات التي طالما تهيئ الفرصة لمن هم خارج السلطة المشاركة فيها، وفي الوقت ذاته تتحول السلطة الى سلطة دستورية قانونية يتم التناوب عليها على أسس قانونية واضحة وصريحة، لا يكون فيها مجالاً للاستئثار أو التعنت في مسكها[٦٠]، كما ان الدور الإستراتيجي الذي ينبغي أن يقوم به المثقفون عبر تنوير النخب السياسية لأجل خلق الوعي السياسي وتعميم المعرفة في الوسط الاجتماعي التي تقود إلى تنقية الخيارات الاجتماعية التي تصوغ الوعي السياسي للأمة، وعليه فإن دور النخبة بالدرجة الأولى يتجسد في صناعة الرأي وتوضيح سبل التقدم والمساهمة في خلق العوامل الذاتية والموضوعية لأنطلاقة المجتمع ومباشرة دوره السياسي[٦١]، لذلك فأن خطوات المعالجة تبدأ من فاعلية النخب السياسية القادرة على تجاوز رواسب الازمات والاحداث التي أدخلت العراق في ميدان الصراعات وهشاشة الاستقرار الذي القى بظلاله على أداء النظام

السياسي وقطاعات الدولة المختلفة، وعليه لابد ان ترتقي النخبة السياسية بممارساتها وتكون حاملة لفكر وثقافة سياسية تؤهلها لتحمل زمام المسؤولية واستئناف الإنجاز المسند للأطر الدستورية والتشريعية والمؤسسية التي تضمن الأداء الكفوء وانتظام خطوات المعالجة الناجعة للتحديات الراهنة.

يمكن للنخب السياسية العراقية ان تؤدي دور ايجابي في اعتمادهم الحوار لأن السبيل الوحيد لحل الصراع السياسي هو الوصول لطريق وتفاهم لإدارة الخلاف من خلال صيغة تفاهم او تراض عام ومن الضروري ان تمر النخب السياسية في عملها هذا مستقبلاً وخاصة في إشاعة قيم التسامح والمرونة والمصالحة والشرعية وذلك لن يكون طبعا الا من خلال اعتماد الديمقراطية ثم ان سيادة نخب المساومة المرتكزة على التعددية والرضا المتبادل واعتماد الانتخابات وتقديم الخيارات المتبادلة لحل الخلافات بالطرق الشرعية سيعمل على تجنيب العراق الكثير من المشكلات[٦٢]، وان الأطر المنظمة لعمل القيادات على المستوى الحزبي اليوم تحتاج تنظيماً على المستوى التشريعي، إذ إن قانون الأحزاب رقم (٣٦ لسنة ٢٠١٥) لم يشر الى اجراءات تنظيم النخب الحزبية، ولا إلى المعارضة وحقوقها، ضماناتها، آلية عملها، إذ لم يتطرق لموضوع المعارضة نهائياً وهذا قصور في التشريع في بلد يعتمد النظام البرلماني كنظام للحكم الذي يستند إلى الموالاة والمعارضة، ويحتاج إلى آليات مفعلة للتطبيق العملي، وهذه الآليات الميدانية تحتاج دعماً أكبر من المستوى التشريعي خاصة بوجود الفوضى التنظيمية الحزبية، وهي بحاجة إلى قرارات جدية وحقيقية ومؤثرة إذ لم يعلن عن إيقاف عمل حزب معين لمخالفته للأطر القانونية التي نص عليها الدستور أو قانون الأحزاب أو حتى مخالفته لنظامه الداخلي[٦٣]، كما يتطلب الاعتماد على مبدأ الخبرة والكفاءة ووضع معايير وقواعد بالترشيح والاختبار في التعيين للمناصب الرسمية لاضعاف دور المحسوبية والولاءات الفرعية التي افرزتها المحاصصة السياسية، فضلاً عن تنمية وترسيخ المفاهيم الدينية والاخلاقية للقيادات الادارية العليا، كما يفترض اضعاف الشخصانية وتكريس الثقافة المؤسساتية ومبائ الادارة الرشيدة[٦٤]، فضلاً عن انضاج الفكر الديمقراطي لدى النخب السياسية والابتعاد عن المفاهيم الضيقة كالطائفية، المحاصصة، الفئوية والاثنية حتى لا تكون تلك القوى في موضع الدفاع عن وجودها ضمن السلطة اكثر من العمل على تحقيق مسؤوليتها في ادارة الدولة وحرصها على البناء الديمقراطي وهذا يتطلب الاحتكام إلى الدستور وتفعيل دور مؤسسات الدولة في حل المشاكل العالقة بين مختلف الفرقاء السياسيين[٦٥]. لذلك فأن تكريس ثقافة دولة المؤسسات بدلاً من شخصنة أجهزتها وتشكيلاتها المتعددة هو السبيل الذي لابد ان تشرع به النخب التي يشترط في تكوينها توافر الأسس العلمية والموضوعية المناسبة لحجم المهام التي تكون المعيار على بقاء النخب وضمان تجديد دورها في المجتمع والسلطة ومن ثم تكون الانطلاقة نحو تجذير تراتبية النخب وحثها على البناء الذاتي المتحصن بالأدراك لمعطيات الواقع ومستويات فواعله التي تمنح النخب التأثير في الجمهور ويمكنها لان تكون هي الموجه في تكريس النهج الديمقراطي السليم لدى المجتمع ويحفزه على بذل المزيد لاستعادة دوره المساهم في تقويم الأوضاع العامة والانخراط في الفعاليات التي تفضي لتنمية سياسية قادرة على تحقيق الغايات المجتمعية من البناء السياسي.

الخاتمة

تعد ظاهرة النخبة احدى مظاهر التنظيم الإنساني الذي يعزز الاستقرار والتعايش بين مختلف الجماعات بوصفها وسيلة التعبير والتمثيل الجماعي وقناة لتنسيق الجهود المتعددة في بودقة المركز المعبر عنه برئيس الجماعة أو زعيمها أو قائدها، وهذا ما يفسر ارتباط وجود النخبة عبر مراحل تطور المجتمعات الإنسانية، وفيما اعقب ظهور الدولة وتطور وظائفها التي اقترنت بوجود النخبة السياسية كإحدى وسائل التنظيم المفضي لبلوغ للواقع السياسي السليم بوصفها الجماعة القادرة على الارتقاء بالمجتمع وتكامل نشاطاته المتعددة وضمانة حقيقية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن إدارة السلطة المحقق للاستقرار المتنامي، لذا تكتسب النخبة السياسية أهمية بالغة في التكوينات الإنسانية وظاهرة ملازمة للدولة الحديثة القائمة على المضامين الديمقراطية المساهمة في رفاهية الافراد وتحسين جودة الحياة.

لقد أسهمت ظروف العراق وتراث ثقافته المجتمعية في بلورة نخبه السياسية وأصبحت احدى المحددات التي تصوغ الاطار القيمي لها الذي ينعكس من خلال السلوك والممارسات التي عادةً ما كانت تتسم بطابعها الانقسامي المعبر عن المكونات الاجتماعية والانماط السائدة لاسيما القبلية منها مما سمح بتعقيد المشهد السياسي وضيق من انفراج الازمات الناتجة بفعل غياب الثقة والقصور في إدارة الدولة من خلال ابتعاد النخب السياسية عن اساسيات العمل السياسي المقر دستورياً وموضوعياً التي تشترط الانطلاقة السياسية القائمة على الاهداف الوطنية الشاملة التي تكون مقدمة للاندماج وتمثيل الوحدة في اطار الوطن، لذا تنطلق خطوات المعالجة للعملية السياسية في العراق من بناء نخبة سياسية مؤمنة بالنهج الديمقراطي المقر مجتمعياً وسياسياً الذي يكرس من خلال تبوئها للسلطة وتعاملها في تصفية خلافاتها فيما يصب في لخدمة المجتمع والمواطن ضمن فضاءات الانتماء الوطني.

الاستنتاجات

١-ان وجود النخبة ضرورة ملازمة للجماعات البشرية ومتميزة عن الجماعة المنبثقة منها بوصفها قمة الهرم في تراتبية طبقاتها، وطبقاً لذلك تمثل النخبة السياسية أداة إنجاح النظم السياسية الديمقراطية فهي الركن الأساسي في مكونات الدولة بالمنظور المعاصر ووسيلتها لتمثيل المجتمع والارتقاء بمستويات وعيه.

٢-تسمو النخبة السياسية على النخب الأخرى التي يفرزها المجتمع استناداً للأطر الثقافية والقيمية الحاكمة فيه، بحكم الدور والوظيفة المسندة للنخبة السياسية التي تتغلغل الى مختلف نواحي الحياة، ومن ثم فأن نجاح المجتمع بإفراز نخبة سياسية واعية مدركة لواقعها ومستنيرة في فكرها الذي يسمو فوق الانقسامات المجتمعية وموروثات الثقافة الضيقة ينعكس ذلك على مجمل مخرجات الأداء النخبوي المطلوب ويحفز البناء التنموي الذي يقترن بالاستقرار وكفاءة الإنجاز السياسي على الواقع.

٤-يظهر جلياً اثر التركيبة المجتمعية واطارها الثقافي في العراق على طبيعة تكوين النخب السياسية في العراق وقد اعطى ذلك المسوغ الى سيادة الممارسات المجتمعية في الواقع السياسي التي افرزت أداء مشوه للنخب

السياسية اسهم في تعاظم التحديات وانغلاق افاق حلها وتداخل الأدوار والمهام لبعض مؤسسات الدولة وضياع مراكز المسؤولية التي اضعفت بدورها وسائل الرقابة والمحاسبة التي انكفأت نحو سلطة الزعمات المؤثرة في المشهد السياسي العراقي.

٤- تقتضي سبل المعالجة لإداء النخب السياسية العراقية الى إعادة بناء وعائها الفكري والثقافي بما يضمن تجاوز الممارسات التي افضت للواقع المرير الذي انغمست فيه مختلف شرائح المجتمع ومكوناته، وان يكون العمل السياسي ممثل عن تجليات المجتمع المسند الى تفعيل دور المؤسسات وضمان استقلاليتها وتفعيل الممارسات المحفز لاستعادة دور المجتمع للمشاركة السياسية وتنشيط وسائل الرقابة وتوجيه مسارات الجهود السياسية صوب تحقيق الأهداف المرجوة.

التوصيات

١-ضرورة وضع معايير علمية وسياسية وتشريعية لتنظيم افراز النخب السياسية وتمكين قدراتها بما يلائم حجم المسؤولية والوظيفة المطلوبة لإنجاح الأداء السياسي المتضمن استعادة النخبة السياسية دورها في المجتمع من جانب التوجيه والتمثيل الحقيقي لإرادة المجتمع وتطلعاته.

٢- دعم دور المؤسسات الرسمية ومنحها القدر المطلوب من الاستقلالية المعززة بشفافية إجراءاتها واشتراط الكفاءة المهنية والعلمية والإدارية على من يتبوأ مراكزها وفروع تشكيلاتها، مما يوفر القاعدة الأساسية للبناء المؤسسي السليم ويكون محفز لإشاعة ثقافة التعامل وتوفير المطالب من خلال المؤسسات مما ينعكس على مجمل الفعاليات السياسية ويمنع من شخصنة الإنجاز ومصادرة نتائجه لصالح نخب أو جماعات محددة، كما يوفر للنخب السياسية القدرة على المحاسبة ومراقبة الأداء الحكومي لضمان تحقيق أفضل النتائج المرجوة.

٣- على النخبة السياسية العمل من منظور الانتماء الوطني الشامل للثوابت والمشتركات التي تنجذب نحوها مختلف الشرائح والمكونات الاجتماعية وان يعزز ذلك على مستوى الخطاب والفكر ويكون اساساً لتوزيع الموارد ومنح الحقوق ليكون بذلك ضمانة حقيقية لتثبيط الجهود الرامية للانقسام وإشاعة الانتماءات الفرعية ويمنح الثقة للنخب السياسية من قبل المجتمع.

٤-ينبغي الشروع بخطوات المعالجة التي اقرت في هذا البحث لكونها قادرة على معالجة تحديات الواقع أو على الأقل التخفيف من حدة الازمات ومظاهر الإخفاق التي شهدها العراق ما بعد العام(٢٠٠٣)، لاسيما فيما يتعلق بمراجعة الاطار الناظم والموجه للقوى والجماعات السياسية الذي افرز بموجبه هذا القدر من التقاعس لنخبها على مختلف مخرجات الأداء.

المصادر

[١] محمد إبراهيم فلفل، نظريات النخبة السياسية في الفكر السياسي المعاصر، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد٥٨، النجف الاشرف، ٢٠٢٠، ص ٢٦٠.

[٢] توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٨٨، ص ٣١.

[٣] عمر جمعة عمران، النخبة وبناء الدولة الديمقراطية، في بحوث الندوة العلمية التي نظمتها الجمعية العراقية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، ٢٠٠٩، ص ١١٣.

[٤] نقلاً عن: فاتن محمد الرزاق، دور النخب في الاعتدال السياسي(النخب العراقية انموذجاً)، المجلة السياسية والدولية ،العدد٣٥، الجامعة المستنصرية،٢٠١٧، ص٨٤٢

[5] Translated by Derick Mirfin. pall Mall Press. Second Printing. London. Vilfredo Pareto, Sociological Writings, selected and introduction by S. E. Finer,1966. p.51.,

[٦] موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد المؤسسة الجامعية للدراسات ط ٢، ٢٠٠١م، ص ١٦٢.

[٧] نقلاً عن: فاتن محمد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٣

[٨] بان غانم احمد، مصدر سبق ذكره، ص161.

[٩] عادل عبد الغفار فرج خليل، تقويم الأداء المهني للقنوات الفضائية الإخبارية العربية في ضوء أراء عينة من النخبة الإعلامية المصرية، في الفضائيات العربية ومتغيرات العصر – أعمال المؤتمر العلمي الأول للأكاديمية الدولية العلوم الإعلام، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص (٦٠ – ٧٧)

[١٠] حيدر علي عبد الله، مفهوم النخبة في الفكر السياسي الألماني ودوره في صنع السياسة العامة، مجلة كلية الامام الكاظم(ع)، العدد٢، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٢٦٩.

[١١] محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، ج ٢ (القوة والدولة) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ١١.

[١٢] عادل عبد الغفار فرج خليل، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

[١٣] عبد الملك عبد الله يوسف، غياث الأمم والتياث الظلم، تحقيق: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين السعودية، ط ٢، ١٤٠١هـ، ص ص(١٦٨-١٦٩).

[١٤] عادل عبد الغفار فرج خليل، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

[١٥] هادي عبد الله العيثاوي، سلطة الرياضة عن طريق التلفزيون دراسة في تحليل الخطاب الإعلامي الرياضي العراقي الرسمي، مجلة الباحث الإعلامي، جامعة بغداد، كلية الإعلام، العدد ١٤ تشرين الأول، ١٩٦- ١٧٠

[١٦] عادل عبد الغفار فرج خليل، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

[١٧] محمود محمد سلمان، الماوردي في الاجتماع السياسي، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١، ص٩

[١٨] رضوان عجيل عبد الغني، جدلية الطبقات والنخب (دراسة مقارنة)، مجلة دراسات وبحوث إعلامية، العدد ٧، الجامعة العراقية، ٢٠٢٢، ص ٢٥٧.

[١٩] . جاك ماك بيوتي، فكر غرامشي السياسي، ترجمة: جورج طرابيشي، ، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢٣.

[٢٠] محمد نبيل الشيمي، النخبة وتاثيرها في تكوين وتشكيل نسق الحكم والفكر، المركز الديمقراطي العربي متاحة على الرابط : https//democraticac.de.

[٢١] انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة : فايز الصباغ ، المنظمة العربية للترجمة– مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، بيروت، 2005، ص420 .

[٢٢] سليم ناصر بركات، علم الاجتماع السياسي ، ط ١، منشورات جامعة دمشق، دمشق ، ٢٠٠١ ، ص ص (١٥٧–١٥٨) .

[٢٣] فراس البياتي، التحول الديموقراطي في العراق بعد(9 نيسان 2003)، العارف للمطبوعات، بيروت، 2013، ص160

[٢٤] بان غانم احمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣.

[٢٥] احمد زايد وعروس الزبير، النخب السياسية والاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، د. ت، ص ص ٤٠–٤١

[٢٦] محمد شطب عيدان، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣

[٢٧] جميل حمداوي، سيولوجية النخب، ط١، د. ن، ٢٠١٥ ، ص ٣٩

[٢٨] رشيد عمارة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٧

[٢٩] ولد الصديق ميلود، الانقسام الإجتماعي وأثره في بنية الأحزاب السياسية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان،٢٠١٣، ص ١١

[٣٠] ارنت ليبهارت، انماط الديمقراطية، ترجمة: محمد عثمان خليفة عيد، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٦، ص ٩٥.

[٣١] حسين يونس عبدالله واحمد فكاك احمد، البنى التقليدية وعملية التحديث المؤسساتي في العراق، مجلة دراسات إقليمية، العدد ٥٢، جامعة الموصل، ٢٠٢٢، ص٣١٣.

[٣٢] عبود الهميص ، ذكريات وخواطر عن احداث عراقية في الماضي القريب ، مطبعة الراية ، بغداد ، 1991 ، ص 27 .

[٣٣] عمار يوسف عبد الله ، سياسة بريطانيا تجاه العشائر العراقية 1914 –1945، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل– كلية التربية ، 2002 .

[٣٤] المصدر نفسه ، ص 86 .

[٣٥] قاسم كاظم الزاملي، آليات بناء الدولة المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣ (المقومات و المعوقات)، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٩، ص١٢٥.

[٣٦] حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن السيد السيستاني في المسألة العراقية، ط١، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص٩٩.

[٣٧] فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص٤٥.

[٣٨] فايز عبد الله العساف ، الاقليات واثرها في استقلال الدولة القومية: اكراد العراق نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، 2010 ، ص ٧٢.

[٣٩] للمزيد ينظر الى: رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي: 1921 – 1941 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب– جامعة بغداد ، 1979 .

[٤٠] بشار فتحي جاسم، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ودورها في تغيير الاستراتيجية الامريكية، مجلة جامعة الموصل، العدد 4 ، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، 2013 ، ص 12 .

[٤١] ريك ديفيس، استراتيجيات لدعم الديمقراطية في العراق، تقرير منشور ، معهد السلام الامريكي ، 2003 ، ص ص(7–٨).

[٤٢] نزار توفيق سلطان الحسو الصراع على السلطة في العراق الملكي، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٤، ص ١١٤.

[٤٣] رشيد عمارة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٣.

[٤٤] نقلاً عن: سلام جبار شهاب، النخب السياسية العراقية وادارة الاقتصاد السياسي الوطني: بين التدخل الوطني وصراع النفوذ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٥٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨،ص ٧

[٤٥] نقلاً عن: ايمن محمد احمد الشمري، النظام الموازي في العراق(٢٠٠٦-٢٠١٩)، مجلة دراسات دولية، العدد٨٧، جامعة بغداد، ٢٠٢١،ص ٨٠.

[٤٦] مجيد جعفر مجيد جاسم، التوافق السياسي وانعكاساته على النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٣، ص ص ١٣٦-١٤٤.

[٤٧] فراس كوركيس عزيز، الخيار الديمقراطي في العراق ما بين الرؤية الأمريكية والوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة -جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨ ص ص ١٣٤-١٣٩.

[٤٨] اوميد رفيق فتاح، السياسية الأمنية في إقليم كردستان- القيود والفرص، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد٥، جامعة السليمانية، ٢٠١٥، ص ٣٠٤

[٤٩] المصدر نفسه، ص ٣٠٥

[٥٠] جنو صالح سعيد، دور قوات البيشمركة في حرب مكافحة الارهاب في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية- كلية القانون والسياسة ، ٢٠١٨، ص ٥٤

[٥١] اركان عبد الخضر كيلان، مفهوم تداول السلطة في فكر الأحزاب العراقية المعاصرة: نماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٠، ص ص (٢٥ – ٢٦) .

[٥٢] سعدي الابراهيم رياض السندي،المعارضة العراقية بعد عام (٢٠٠٣) وارهاصاتها، متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

[٥٣] احمد محمد علي، الطائفية واثرها في حياة العراق السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ٣٠٨.

[٥٤] المصدر نفسه ، ص ٢١٩

[*] حزب العمال الكردستاني: وهي جماعة مسلحة مدرجة ضمن الجماعات الإرهابية في العراق تتخذ من مناطق شمال العراق مراكز تستخدمها لشن هجمات مسلحة على القوات التركية.

[٥٥] المصدر نفسه ص ٢٢٠

[٥٦] سلام جبار شهاب، مصدر سبق ذكره، ص٧.

[٥٧] المصدر نفسه، ص ص (٧-٨).

[٥٨] المصدر نفسه، ص٢٣.

[٥٩] مراد بن سعيد وصالح زياني، النخب والسلطة والايديولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٤، ص٨٣

[٦٠] حافظ علوان حمادي الدليمي ، المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها، المجلة العلمية – جامعة جيهان ، العدد (١)، السليمانية، ٢٠١٨ ، ص ص (١٧٢-١٧٤)

[٦١] محمد محفوظ، الحضور والمثاقفة، المركز الثقافي العربي ،ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٥٥

[٦٢] عبد الجبار أحمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، في (اشكالية التحول الديمقراطي في العراق)، بحوث الندوة العلمية السنوية التي نظمتها الجمعية العراقية للعلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ص٥٩- ٦٠.

[٦٣] ياسين عبد الأمير طعمة وماجد محي عبد العباس، الأطر المنظمة لعمل قيادات المعارضة على المستوى الحزبي، مجلة المعهد، العدد ١٦، النجف الاشرف، ٢٠٢٤، ص ٥٩٣

[٦٤] ناظر دهام محمود علي، ازمة شرعية بناء الدولة في العراق ودور السياسات العامة والتشريعات القانونية في معالجتها بعد عام (٢٠٠٣)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد ٢/٢، جامعة تكريت، ٢٠٢٢، ص ٢٣٩

([٦٥]) شيماء معروف فرحان، اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، مجلة الدراسات العربية والدولية، العدد ٦٢، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨، ص٥١.